



الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن

New aspects for olefining security



ملخص البحث

هدفت الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: "ماهي الإتجاهات الحديثة لتعريف الأمن؟"، وفي ضوء ذلك تناولت الدراسة التأصيل النظرى وتحولات مفهوم الأمن ثم تناولت بالتحليل مقومات الأمن والتي تمثلت في المقومات الجيوبولتيكية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية كما تناولت بالتحليل أيضاً سياسات ومستويات الأمن من خلال إستعراض الأمن الإنسانى والذي تمثل فى: الأمن الإقتصادى، الغذائى، الصحى، البيئى، الشخصى، السياسى، والمجتمعى كما تناولت أيضاً مفهوم الأمن القومى مستعرضة في ذلك لأهم مدارس الأمن كالمدرسة الإستراتيجية والمدرسة المعاصرة "التنموية" وأخيراً تناولت تطورات الدراسات الأمنية مرتكزة في ذلك على مدرسة كوبنهاجن كأحد مدارس الدراسات الأمنية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاء أهمها متمثلاً فى: أن الأمن يتشكل من أبعاد ثلاثة: مفهوم التوازن، الرفاهية، القدرات العسكرية للدولة وأرتباط مفهوم الأمن القومى بالأمن الإستراتيجى والأمن فى طابعة القومى يعتمد على البيئة الدولية للأمن .

الكلمات المفتاحية: الإتجاهات الحديثة - الأمن - الأمن القومى - تعريف الأمن .

Abstract

The study aimed to answer the main problem : "What are the modern trends in defining security?" In light of this, the study dealt with the theoretical rooting and transformations of the concept of security. through reviewing human security, which is represented in: economic, food, health, environmental, personal, political, and societal security, It also dealt with the concept of national security, reviewing the most important schools of security, such as the strategic school, and the contemporary "developmental" school. Finally, it dealt with developments in security studies based on the Copenhagen School as one



of the schools of security studies. The study reached a set of results, the most important of which was represented in: that security consists of three dimensions: the concept of balance, well-being, the military capabilities of the state, and the connection of the concept of national security with strategic security, and security in the national nature depends on the international environment for security.

Keywords: Modern trends - security - national security - definition of security



المقدمة:

تعرض مفهوم الأمن إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة فقد تغير المفهوم التقليدي للأمن بشكل جذري متجاوزاً مفهومة القائم على "القوة العسكرية الصلبة" في التعامل مع التهديدات والتحديات، المخاطر التي تواجه الدول والمجتمع الدولي عبر إدراك أهمية التركيز على منظومة أمنية شاملة تتوسع من محيط الجزء "المفهوم الصلب للأمن Hard security" التهديدات المباشرة "العسكرية" إلى محيط الكل "المفهوم الناعم للأمن Soft Security" التهديدات غير المباشرة "غير العسكرية"، ويشير التوسع في حقل الدراسات الأمنية إلى إعادة تعريف الأمن وتوسعه إلى مرجعيات وقطاعات وأبعاد بصياغة تحليلية جديدة ضمن تعدد المصفوفة الأمنية إلى الرباعية من "الفواعل، العوامل، القطاعات، العمليات"^(١) وتتجلى نتائج إعادة التعريف بـ "توسع وتعميق" مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية ويشير التوسع في مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى التحليل الأفقي حسب القطاعات أي إدخال موضوعات أمنية جديدة وفق الأبعاد الخمسة للأمن والتي تتمثل في: "العسكري، السياسي، الإقتصادي، المجتمعي، والبيئي" أما التعميق فقد أدخل وحدات تحليل مرجعية جديدة "كالأمن الدولي والإقليمي والمحلي والفردى" إلى التحليل العمودي وفقاً للفواعل المهددة أو المستهدفة في أمنها انطلاقاً من الدولة نزولاً إلى المجتمع والأفراد^(٢).

^(١) عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ٣، ٢٠١٩)، ص ١١٦. وللمزيد: حيدر زاير العامري، "التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية"، (العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٦٦، ج ١، ٢٠٢٢)، ص ٣٣٠.
^(٢) سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعاده تعريف الأمن"، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠١٤)، ص ١٨. وللمزيد: عامر مصباح، "العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية"، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٧).



١- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية موضوع الأمن والبحث في مضامينه وإيجاد السبل الكفيلة لتحقيقه لما له من ضرورة حيوية في تحقيق حياة آمنة لأفراد المجتمع على مختلف الأصعدة، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية وتتمثل أهمية الدراسة في:

أ- الأهمية العلمية وتتمثل في:

- أنها إستكمال للدراسات التي أجريت في مجال الدراسات الأمنية .
- التعرف على الإتجاهات الحديثة للدراسات الأمنية .

ب- الأهمية العملية وتتمثل في:

- توضيح فعالية الأمن كداعم هام لتحقيق التنمية .
- توضيح مدى ارتباط الأمن بالناحية التنموية الإقتصادية والإنسانية وفي دعم الإستقرار على المستوى القومي .

٢- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- التعرف على المفاهيم المختلفة للأمن والتحولت في المفهوم .
- ب- التحليل النظري لمقومات الأمن .
- ج- البحث في تطور الدراسات الأمنية والتعرف على أحدث المدارس في هذا الإطار .

٣- تساؤلات الدراسة:

تتركز الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي وهو: (ما هي الإتجاهات الحديثة لتعريف الأمن؟).

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- أ- ماهي الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن ؟



- ب- ما المقصود بالسياسات الأمنية ومستويات الأمن؟
ج- ما هي ركائز مدرسة كوينهاجن للدراسات الأمنية؟

٤- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإتجاهات الحديثة لتعريف الأمن ومن **ضمنها** :
تناولت دراسة "سيد قوجيلي"، (٢٠١٤)^(٣) الدراسات الأمنية بصورة نقدية ساعية إلى الوصول لمقاربات جديدة لتعريف الأمن

كما تناولت دراسة "عبد الفتاح الرشدان" (٢٠١٩)^(٤) تطور مفهوم الأمن العالمي في ظل بيئة تتمتع بالتغير في المنظومة الأمنية كما استهدفت دراسة "حيدر العامري"، (٢٠٢٢)^(٥) دراسة التحولات في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية من خلال تناول أبعاد التحول في مفهوم الأمن ودراسة التحول في طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في ظل تغير مفهوم الأمن. وكان من أوجه الإستفادة من هذه الدراسات السابقة في الدراسة الحالية التعرف على تطور مفهوم الأمن ومستوياته والإتجاهات الحديثة في دراسته بما يفيد الدراسة الحالية.

٥- الإطار المنهجي للدراسة:

إستخدامت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية والإجتماعية والدراسات الوصفية والسياسية.

٦- أقسام الدراسة:

يشتمل هذا البحث فضلاً عن المقدمة: أربعة نقاط رئيسية، ويلحق بهم خاتمة تتمثل في:

- التأسيس النظري وتحولات المفهوم.
- مقومات الأمن.

(٣) سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعاده تعريف الأمن"، مرجع سابق ص ١٨.

(٤) عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، مرجع سابق ص ١١٦.

(٥) حيدر زاير العامري، "التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية"، مرجع سابق ص ٣٣٠.



- سياسات ومستويات الأمن.
- المنظور الجديد لمفهوم الأمن.

ثم الخاتمة

الاتجاهات الحديثة لتعريف الأمن

يعتبر مفهوم الأمن أحد أكثر المفاهيم إستعمالاً خلال السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى ما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية بالنسبة لجميع الدول والشعوب على حد سواء ولهذا حظي مفهوم الأمن بإهتمام كبير من طرف الأكاديميين والسياسيين وحتى العسكريين فكانت هناك ضرورة ملحّة لدراسة هذا المفهوم سواء من حيث الدلالة والمعنى وأبعاده ومستوياته وكذلك مختلف المفاهيم المرتبطة به. وذلك لغرض تكوين صورة شاملة ومتكاملة عن مفهوم الأمن خاصة في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة مثل: التهديدات البيئية وفي مقدمتها ظاهرة التغير المناخي وأثرها على الأمن الدولي على سبيل المثال لا الحصر. وفي ضوء ما سبق يتم تناول مفهوم الأمن والأسس الجديدة التي ينطلق منها من خلال إستعراض المحاور التالية:

أولاً: التأسيس النظري وتحولات المفهوم:

يعرف قاموس أكسفورد الأمن على أنه: "الحالة التي يكون فيها المرء محمي من الإخطار ويشعر بالأمن ... والتحرر من الرعاية والخطر أو غياب التهديد"^(٦). أما أشهر التعريفات التي قدمت للأمن فهو تعريف "أرولوند وولفرز Wolfers" الذي عرفه على أنه: "إنعدام وجود تهديد للقيم المركزية للدولة" ثم عدله ليصبح "تقليل احتمالية تهديد القيم المركزية"^(٧). أما في مجال

(6) Oxford Dictionary online, (accessed Septembre 10, 2022), web sit, http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0748730#m_en_gb0748730.

(7) Arnold Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol", (Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 4, December 1952), p 481-502.



العلوم السياسية يعرف "توماس شيلينج Schelling" الأمن على إنه "الحفاظ على الدولة حرة وضمنان فاعلية القيم والمؤسسات الرئيسية فيها" وقصد شيلينج بالقيم "ما تمثله الدولة مع ما تريد تحقيقه والحفاظ عليه"^(٨). ويعرف الأمن لدى الواقعيين على أنه: "إزالة كافة مصادر التهديد" ورغم أهميته القصوى في حقل السياسة الدولية والخارجية إلا أن هذا المفهوم لم ينل الإهتمام الكافي من الدراسة^(٩).

وعلى الرغم من هيمنة فكرة الأمن على أدبيات السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة "١٩٤٥-١٩٩٠" إلا أن أغلب هذه الدراسات الأمنية ركزت على دراسة "القوة العسكرية" أو آليات وكيفية تحقيق هذا الأمن ولكنها لم تتحدث أو تحاول تقديم تفسير لمفهوم الأمن. حتى الواقعيين الذين مازالوا يمثلون أكثر المدارس الفكرية في حقل السياسة الدولية إهتماماً بالدراسات الأمنية لم يلقوا إهتماماً كافياً بهذا المفهوم. فعلى الرغم من إعتباره الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة لتحقيقه إلا أن عدد من أنصار المدرسة الواقعية لم يضعوا تعريفاً جدياً لما هو الأمن^(١٠).

(8) Thomas C. Scheeling, "The Global Dimension", in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "Rethinking America's Security", (New York: W.W. Norton and Company, 1992), p. 200.

(9) Stephen Van Evera: "Causes of War: Power and the Roots of Conflict" (Cornell: Cornell University Press, 1999), p. 116-193.

وحول رؤية المدرسة الواقعية لما يسمى "المعضلة الأمنية Security Dilemma". **أنظر:** تيم دان، وآخرون، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، ترجمة: ديما الخضراء، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(10) David Baldwin: "The Concept of Security", (Review of International Studies, Vol. 23, No. 1 (January 1997), p 5-26.



كما تعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه هو "حماية الأمة من خطر القهر الذي يكون مصدره عدو خارجي"، ووفقاً لهذا التعريف فإن الخطر يرتبط أساساً بالتهديد العسكري^(١١). ومن بين أهم التعريفات للأمن يأتي تعريف "باري بوزان Buzan" ويعرف الأمن على أنه: "كلما كانت هناك قضية محورها الأمن يكون الحوار مرتكز على كيفية التحرر من التهديد" فالبنسبة لباري بوزان مفهوم الأمن هو مفهوم معقد ويحتاج لتعريفه ضرورة الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل وهي: دراسة السياق السياسي للمفهوم ثم دراسة وتحليل مختلف أبعاد الظاهرة الأمنية وأخيراً دراسة الغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية^(١٢).

ولقد أرجع "باري بوزان Buzan" عدم الإهتمام بدراسة الأمن كإطار مفاهيمي إلى عدة أسباب منها: أنه مفهوم صعب التحديد وعدم إهتمام الباحثين به بالإضافة إلى تداخله مع مفهوم القوة وتركيز الباحثين على دراسة التكنولوجيا العسكرية وأدوات تحقيق الأمن وأخيراً عدم إهتمام السياسيين به. ويوضح "بوزان" أننا لا نعلم ما هو الأمن إلا بعدما نفقده أو يتم تهديدنا بفقدانه. إلا أن بعض العلماء رأى أن هذه الأسباب واهية وغير مقنعة وبأن السبب الرئيسي وراء عدم إهتمام الباحثين في حقل الدراسات الأمنية إلى تركيزهم الشديد على دراسة القوة العسكرية وليس على الأمن في حد ذاته حيث يشير "ديفيد بولدين Baldwin" أن مفهوم الأمن غير واضح أو محدد حيث يفتقر هذا المفهوم لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها من وراء إتباع بعض السياسات. وأن مفهوم الأمن بالصورة الحالية لا يحدد أي القيم المراد حمايتها فهل هي الإستقلال السياسي؟ أم الحفاظ على العلاقات الإقتصادية أم حماية البشر ... الخ. ومن جانب آخر عدم وضوح الطرف المعني بالحماية والأمان فهل هي الدول أم الأفراد أم النظام الدولي؟ فالبعض يرى أنه لا يمكن الدمج بين هذه الأطراف كونها لا تنتمي لمستوى تحليل واحد - بل لثلاثة مستويات مختلفة

(١١) فايذة الباشا، "الأمن الاجتماعي والعولمة"، (ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦).

(12) Barry Buzan. "Is international security possible?" (Paper presented at: new thinking- about strategy and international security, conference edited by Ken Booth. London: Harper Collis Acadimic, 1991), p31.



ولكنها مرتبطة – بما يثير الغموض والتشكيك. بينما يقول "بوزان" بأن الأمن مقصود به أمن الدول والأفراد والنظام سويةً مجادلاً بأن الدول والأفراد جزء لا يتجزأ من النظام الدولي وعليه فإنه وبسبب وجود العديد من الدول والكثير من الأفراد وبسبب تداخل حدود أمنهما فإن أي تعريف للأمن لابد أن يتماشى جنباً إلى جنب مع أحوال الأفراد^(١٣).

ويمكن القول بأنه على الرغم من كل المحاولات السابقة لوضع مفهوم محدد للأمن إلا أنه لا يوجد إ اتفاق عام على ماذا يعني الأمن بالتحديد حيث جادلت "شكري ونورث Choucri and North" أن هذا المفهوم لابد أن ينبع في جانبه الأكاديمي والعملي من ثلاثة مفاهيم أساسية توضح ما معنى أن تكون آمناً وهي^(١٤):

– التعبير عن الآمال الشعبية المتعددة.

– وضع أولويات مختلفة.

– وجود أنواع مختلفة من التوقعات.

ولتحديد معنى أن تكون الدولة آمنة فإن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى متانة وثبات الأمن القومي بالأساس يحددها "جراهام أليسون وجيفري تريفيرتون Allison and Treverton" في الآتي^(١٥):

– القوة السياسية.

– التوافق السياسي والإجماع الداخلي.

– التعافي السياسي والإقتصادي المحلي.

(13) I bid.

(14) Nazli Choucri and Robert North, "Population and (In) security: National perspectives and Global Imperatives", in: David B. Dewitt, David Haglund and John Kirton (eds.): "Emerging Trends in International Security". (New York: Oxford University Press, 1993), p 230.

(15) Graham Allison and Gregory Treverton: "National Security: Portfolio Review", in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "Rethinking America's Security", (New York: W.W. Norton and Company, 1992), p. 47.



مجلة العلوم الإدارية والسياسية العدد الثاني (ديسمبر ٢٠٢٣)

– الإدارة السياسية الجيدة – كالعوائد المتوقع جنيها بعد الإستثمار (عوائد متوقعة).

ويمكن القول بأن هذه المؤشرات مترابطة، بمعنى أن أي تغيير يحدث في إحداها سيؤثر على المؤشرات الأخرى .

ثانياً: مقومات الأمن:

عند تناول مقومات الأمن بالتحليل تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة يجب أخذها في الإعتبار تتمثل في^(١٦):

- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد.
- صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن.
- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات.

١- المقومات الجيوبوليتيكية:

ويتضمن هذا المقوم تعيين مناطق أمن خاص بالدولة وكيفية توزيع السكان وكذلك طريقة إنتشار الصناعات على الأقاليم وإمكانية توفر وسائل الإتصال والمواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الآتية^(١٧):

أ- حجم الرقعة الجغرافية: هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانباً من قوتها وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

^(١٦) على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، (تونس، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤)، ص ١٥.

^(١٧) المرجع السابق، ص ١٥.



-إستيعاب تعداد ضخم من السكان بالإضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية "الهجرة" وكذا وفرة وتنوع الموارد الطبيعية وهو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضغط السكاني والموارد المحدودة.

- منح عمق إستراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضربة الأولى ويقلل من تأثير المفاجآت الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية والإقتصادية ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو واستدراجها ثم إفنائها^(١٨).

ب- التضاريس أو طوبوغرافية الأرض: تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والإتصال داخل الدولة فكلما كان الإتصال سهلاً كلما زادت درجة التجانس والترابط الثقافي وهذا مايسهل من عملية الدفاع عنها مثل جبال البرانس بإسبانيا والمحيطين الهادي والهندي بالنسبة للولايات المتحدة قبل ظهور الصواريخ العابرة للقارات^(١٩).

ج- الموقع الجغرافي: تبرز أهمية هذا العامل من خلال^(٢٠):

- مدى إندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي "عكس الدول الحبيسة".

- يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية.

- إشرافها على المضائق والأذرع المائية العالمية.

ويمكن القول بأن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجستي.

^(١٨) أمين هويدي ، "في السياسة والأمن" ، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢) ، ص ١٥.

^(١٩) إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات" ، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ص ١٧٦.

^(٢٠) محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية" ، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ١٥٠-١٥١.



٢- المقومات الاقتصادية :

وتشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ودرجة الإعتماد على الخارج وكذا الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد من حيث كونه إقتصاداً إنتاجياً أو إقتصاداً ريعياً بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج من أجل تحقيق نمو إقتصادي وصولاً إلى تنمية مستدامة والتي تعد اللبنة الأساس للإستقرار السياسي والإجتماعي^(٢١).

٣- المقومات والإجتماعية:

وتشير هذه المقومات إلى طبيعة التكوين والإجتماعي "طوائف، أقليات، مذاهب.."، ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع "تعاون أو صراع" وكذلك التوازن بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي في ظل موارد محدودة^(٢٢).

٤- المقومات السياسية:

وتتمحور هذه المقومات في اتجاهين أساسيين هما^(٢٣):

أ- المحور الداخلي: يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الإنتخابات، التداول السلمي للسلطة...) وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية.

ب- المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الإندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.

(٢١) على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢٢) عبد الله الأشعل، "تطور مركز الفرد في القانون الدولي خلال العقود الأربعة الأخيرة"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥)، ص ٦٢.

(٢٣) على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مرجع سابق، ص ١٦.



ثالثاً: سياسات ومستويات الأمن:

تقوم السياسات التي تبني عليها منظومة الأمن بمهمة تحويل عناصر المقدرات والإمكانات إلى قدرات ويتم ذلك من خلال الإعداد المسبق للخطط والبرامج الاستراتيجية إعداد الدولة والأمة للدفاع عن الدولة . وهناك العديد من المستويات الخاصة بالأمن والتي لا بد وأن تتم مراعاتها عند رسم وصياغة السياسات الأمنية على المستوى القومي والتي تتمثل في الآتي^(٢٤):

١ - الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية "أمن محوره الإنسان":

في أعقاب نشر دراسات عالم الإقتصاد الباكستاني "محبوب الحق"، صاحب مفهوم الأمن الإنساني ظهر مفهوم جديد للأمن محوره الإنسان وليس الدولة، والمقصود بدراسات "الأمن الإنساني Human Security"

هي تلك الدراسات التي تعني بدراسة الظواهر التنموية والبيئية والاجتماعية لمعرفة عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية. وهناك العديد من الدراسات التي تنبأت بمدى خطورة تأثير الظواهر التنموية على مستقبل العالم وليس الدول أو النظام الدولي فحسب ويتفاهم هذه الظواهر إذا لم يتم الإهتمام بدراستها ومحاولة إيجاد طرق لمعالجتها وإحتوائها وتقليل عواقبها على الأفراد حيث تمثلت تلك الظواهر في: الجريمة، الانفجار السكاني، الصراعات القبلية، الأوبئة / المخلفات والتدهور البيئي ... وغيرها من الظواهر وهو ما بات يعرف بالأمن الإنساني والذي يعني بتوفير الحماية من جانبيين: الجانب الأول: حماية البشر من مخاطر جسيمة مثل الجوع والأمراض والكبت بينما يتمثل الجانب الثاني في: الوقاية والحماية من التغيرات المفاجئة والمضرة على أساليب حياة البشر اليومية والإعتيادية سواء في منازلهم أو في أماكن عملهم ومجتمعاتهم

(24) Ronald Paris: "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" (**International Security**, Vol. 26, No. 2 fall 2001), p. 89. **In addition, see:** Ralph Pettman: "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", (**Cambridge Review of International Affairs**, Vol. 18, No. 1 April 2005), p 137-150.



أى أنه يعني "أى نوع من أنواع عدم الراحة غير المتوقعة وغير الاعتيادية التي يمكن أن تهدد أمن الإنسان"^(٢٥).

وفي إطار الإهتمام بهذا المفهوم حاول "رونالد باريس Paris" توسيع وتعميق نطاق الدراسات الأمنية بعيداً عن مفهوم القوة والتهديد بإستخدامها أو التحكم بها، عن طريق ضم التهديدات الأمنية غير العسكرية - غير المسلحة مثل التلوث البيئي والأوبئة، الانفجار السكاني، الهجرة الجماعية، القوميات المتطرفة، والإرهاب، الكوارث النووية ... الخ بالإضافة إلى توسيع التعريف بالأمن ليشمل إلى جانب التهديدات الخارجية للدولة أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات وهو ما قد يساعد - وفقاً لرؤية باريس- على إقامة منظومة متكاملة لحقل الدراسات الأمنية بما في ذلك الأمن الإنساني^(٢٦) ويوضح الشكل (١) منظومة الدراسات الأمنية وفقاً لرؤية "رونالد باريس Ronald Paris":

عسكرية أو غير عسكرية أو كلاهما	عسكرية	
2 إعادة تعريف الأمن (كالأمن البيئي والاقتصادي على سبيل المثال)	1 الأمن القومي (المناهج الواقعية التقليدية في الدراسات الأمنية)	الدول المجتمعات والجماعات والأفراد
4 الأمن الانساني (كالتهديدات البيئية والاقتصادية على بقاء المجتمعات والجماعات البشرية والأفراد على سبيل المثال)	3 الأمن الداخلي (كالحرب الأهلية، والصراع العرقي وقتل الدولة لمواطنيها)	

(25) I bid, p89-90.

(26) Ibid, p96-97.



Source: Roland Paris: "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" (International Security, Vol. 26, No. 2 fall 2001), p 98.

وبتحليل مصفوفة شكل (١) الخلايا ١، ٢، ٣، ومعلومية بياناتها كونها تقع في إطار الدراسات الأمنية التقليدية يلاحظ أن الخلية ٤ بتركيزها على مفهوم الأمن الإنساني تحقق ميزات نظرية عديدة في المستقبل منها على سبيل المثال^(٢٧):

- أ- أنه وفقاً لهذا الشكل تم تحديد ما هو المقصود بمفهوم الأمن الإنساني بصورة دقيقة.
- ب- اعتبار الأمن الإنساني جزءاً من حقل دراسات أكبر سوف يلغي الكثير من الخلط الدائر حول الفرضيات الخاصة بمفهوم الأمن الإنساني ذاته.
- ج- على الرغم من أن إهتمام العديد من الدارسين في مجال الدراسات الأمنية ينصب على طرح أسئلة معيارية أكثر من الأسئلة التجريبية - كتلك التي يطرحها الأمن الإنساني - إلا أن استخدامه كأداة وصفية سوف تدعم أي أجندة بحثية معيارية في المستقبل.
- د- أن رسم حقل الدراسات الأمنية على هذا النحو سوف يساهم في التفريق بين الأبعاد غير التقليدية للدراسات الأمنية عن غيرها.
- هـ- أن الأمن الإنساني بهذه الصورة قد يفيد العديد من المفكرين والباحثين ويحفزهم على دراسة مناطق بحثية جديدة كما هي موجودة في الخلية رقم ٤ وهو ما يثري حقل الدراسات الأمنية في المستقبل.

ويعرف الأمن الإنساني في ضوء التعريف الذي صاغه "باجباي Bajpai" على أنه "كافة المؤثرات المباشرة وغير المباشرة التي تهدد حياة وصحة الأفراد"^(٢٨). بينما يعرفه "روبرت

^(٢٧) أحمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية" (الإمارات، المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية ، ٢٠١٢)، ص ٢٤-٢٥.

⁽²⁸⁾ Kanti Bajpai, "Human Security: Concept and Measurement", (Kroc Institute Occasional Paper, No. 19, Notre Dame; Ind.: University of Notre Dame, August 2000), p 1.



بيدسكي Bedeski علي أنه "كل وسائل المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات والأنشطة التي تدافع وتحمي وتقوي الوجود المادي للحياة البشرية وتضمن السلام الجماعي والرفاهية التي توسع من نطاق الحرية الإنسانية"^(٢٩) كما تعرفه "كارولين توماس *Caroline Thomas*" على أنه "ضمان وجود أو توافر الحاجات الأساسية وحماية حقوق الكرامة الإنسانية بما في ذلك الحماية من هياكل القوة (المحلية والخارجية) العدوانية"^(٣٠)، أي هو بإختصار- وكما يجادل "هومير ديكسون - Homer-Dixon" كافة المساعي الداعية للتركيز على توفير الحماية للبشر وهو الأمر الذي دعى بعض الدول الليبرالية وعلى وجه الخصوص المؤمنة بهذا المفهوم إلى إقامة ما يسمى "شبكة الأمن الإنساني *Network (HSN) Security Human*" داعية في ذلك لحماية البشر من كافة المخاطر التي يواجهونها. فالحكومة اليابانية على سبيل المثال عرفت الأمن الإنساني على أنه "كافة المؤشرات التي تهدد بقاء الإنسان وحياته وكرامته بدء من المخاطر البيئية وانتهاك حقوق الإنسان، الجريمة العابرة للحدود، تهريب المواد المخدرة، الفقر، الأمراض الوبائية وتقوية المساعي الداعية للحماية والوقاية من هذه التهديدات"^(٣١). وعرفت كندا الأمن الإنساني على أنه "حرمة الإعتداء على حقوق الناس وحررياتهم وأرواحهم" بأعتبره أحد الحاجات الضرورية للإنسان وأنه يعرف في ضوء أمن الأفراد وليس الدول كما ناقش عالمي السياسة "كينج وموري *King and Murray*" الأمن الإنساني من منظور "حماية أرواح البشر وليس حدود الدولة"، وعرفاه على أنه

(29) Robert Bedeski: "**Human Security, Knowledge, and the Evolution of the Northeast Asian State**", (Centre for Global Studies, University of Victoria, February 8, 2000). (accessed September 10, 2022), Available at: <http://www.globalcentres.org/docs/bedeski.html>

(30) Caroline Thomas: "**Introduction**", in: Caroline Thomas and Peter Wilkin (eds.): "**Globalization, Human Security, and the African Experience**", (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1999), p 3.

(31) The Japanese and Canadian definition quoted from Paris: "**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?**" op, cit, p. 89.



"العمل على إزالة المخاوف من مغبات وقوع البشر أو إقترابهم من حافة الفقر العام الذي يعني توفير الشروط اللازمة لإطالة عمر الإنسان وضمان حياة كريمة" أي: استبعاد كافة المؤشرات التي تهدد وتؤثر على أمن الدولة ومؤسساتها أو الحكومات ما لم تؤثر على أمن الأفراد .

والأمن الإنساني عندهما مرتبط بالأساس بظواهر تنموية مثل الفقر والجريمة والصراع المسلح (العنف الجماعي) وعدم الانتقال السلمي للسلطة إلى جانب بعض الظواهر والمتغيرات البيئية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والعواصف والتغيرات البيئية والمناخية الخ . من خلال هذا المفهوم حاول "كينج وموري" تقديم تعريف أوضح لما هو المقصود بالأمن الإنساني عن طريق تعريفه بأنه "كافة العناصر الأساسية اللازمة للبشر لتدعيم وتأكيد حرياتهم أو عدم تعريض حياتهم وممتلكاتهم للخطر" وذلك عن طريق استخدام مقياس من خمسة درجات يضم عناصر مثل: "الراحة، الفقر، الصحة، التعليم، الحرية السياسية والديمقراطية" (٣٢).

وخلاصة القول في شأن الأمن الإنساني وفي ضوء التعريفات السالفة الذكر فإن مفهوم الأمن الإنساني يتكون من عدة عناصر أو أبعاد مختلفة وفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٤ - على النحو التالي (٣٣):

- الأمن الإقتصادي: ويعني الحرية من الفقر.
- الأمن الغذائي: يعني إمكانية الحصول والوصول للغذاء.
- الأمن الصحي: يعني إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض.
- الأمن البيئي: يعني الحماية من التلوث ومن الأخطار البيئية الأخرى.
- الأمن الشخصي: يعني الحماية الجسدية للسكان من التعذيب، الحرب، الجريمة، الإعتداء، العنف المنزلي ... الخ.

(32) King and Murray, "Rethinking Human" op, cit, p. 606.

(33) United Nations Development Programme: "Human Development Report, 1994", (New York: Oxford University Press, 1994), p 22-46.



– الأمن المجتمعي: يعني ضمان بقاء العادات والتقاليد والجماعات العرقية وتوفير الأمان المادي لهذه الجماعات.

– الأمن السياسي: ويعني التمتع بالحقوق السياسية والمدنية وحرية التعبير السياسي.

٢- الأمن القومي ودلالات المفهوم:

أدت نشأة مفهوم الأمن القومي في كنف الدولة القومية إلى سيطرة مفهوم وسياسات الأمن القومي والإقليمي وهو الأمر الذي كان مرده أن أغلب الدول ركزت في تفسيرها للأمن القومي على البعد العسكري وهذا ما أكدته منظرو الإتيان الواقعي بالنظر إلى الأمن كقيمة مجردة ورابطة بقضايا الإستقلال والسيادة الوطنية والنظر إلى الدولة على اعتبار أنها محور الأمن القومي^(٣٤). ومن هنا فقد ارتبط مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الإستراتيجي العسكري والذي يتعلق بالإستقلال والسيادة الوطنية والقومية، وحماية حدود الدولة ضد الإعتداءات الخارجية ومن هنا تصبح مصادر التهديد الأمني للدول بالأساس مصادر خارجية عسكرية.

إلا أن التراجع في الحديث عن السيادة المطلقة بفعل عوامل كثيرة من بينها الإعتماد المتبادل أدى إلى تحول في طبيعة مصادر التهديد مثل: الإرهاب، وتزايد معدلات الفقر، الهجرة غير الشرعية، ومشكلات اللاجئين وغيرها من التهديدات التي جعلت من الضروري إعادة النظر في ماهية الأمن القومي والذي جاء متزامناً مع سيطرة الإتيان الإقتصادي الإستراتيجي على دراسات الأمن القومي والذي رادف بين التنمية الشاملة والأمن القومي^(٣٥).

^(٣٤) عزت عبد الواحد، "تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد ٤٠ عاماً على حرب أكتوبر"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣)، ص ٩٢.

^(٣٥) خالد إبراهيم محمد بلاسي، "التنمية الشاملة للمناطق الحدودية كآلية لدعم الأمن القومي للدولة: نموذج حلايب وشلاتين الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٦)"، (بورسعيد، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٢٠)، ص ٣٦-٣٧.



ويحدد كل من "أموس جوردن Amos Jordan"، و"وليم تيلور W.J.Taylor" ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية (٣٦) أما "جوزيف ناي Joseph Nye"، و"روبرت كيوهان Robert Keohane" فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة (٣٧) ومن الملاحظ أنه ليس هناك أجماع حول المقصود بالأمن القومي في حماية القيم المركزية والتي تمثلت في: "بقاء الدولة والإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الإقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية..."، وموضوع الأمن "وحدة التحليل المرجعية هل هي الدولة - الأمة؟ أو الفرد؟ أو الإنسانية؟" ومصادر التهديد "عسكرية وغير عسكرية" وفي إدراك التهديد "هل هي ذاتية أو موضوعية؟" وما هي الوسائل والإستراتيجيات التي نتخذها لتحقيق الأمن القومي؟. وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن القومي هما (٣٨):

أ- المدرسة الاستراتيجية:

وتركز هذه المدرسة على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية كما تركز أيضاً على مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر وتشمل كل العلاقات الإجتماعية وهي العنصر الأساسي في تفسير العلاقات الدولية (٣٩). أما "جون سباينيز John Spanies" فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية كما نجد أن موسوعة العلوم الإجتماعية تعرف الأمن الوطني بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" أما "بيركو فيتز Berko Wits"، و"بوك Bock"، فيعرفانه بأنه "قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" (٤٠) أما "إدوارد عازار Edward Azar"، فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي (٤١):

١- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.

(36) Amos .A. Jordan and William. J. Taylor. Jr , "American National Security", (The Hopkins University Press ,1984), p.3

(37) Robert .o.Keohane And Joseph .S. Nay, "Power and Interdependance", (Boston: Little and Company, 1977), P 6.

(38) Hans. J. Morgantau , "Politiks Among Nations :The Setrugle For Power And Peace", Alfred .A. (Konop .inc, Sixth Ed , 1985) , P 11

(39) I bid, P 11.

(40) M.Berowitz and P.G. Bock, "American National Security", (New York: Free Press, 1965), P 15.

(41) Edward Azar and .C.I. Moon, "National Security in the Third World", (Mary Land: Center for International Development and Conflict Management, University Of Mary. Land, 1988), PP. 4-5.



- ٢- التخطيط الإستراتيجي والعقيدة العسكرية.
- ٣- مخصصات الدفاع عن الدولة.
- ٤- إدراك مصادر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية ودراستها وتحليلها.
- ٥- القدرات الأمنية للدولة.
- ٦- أنظمة التسليح وتقييم البدائل المتاحة.
- ٧- التحالف والتعاون الإستراتيجي.

ب- المدرسة المعاصرة "التنموية":

يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما تمتد لتشمل التهديد الداخلي أيضاً ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على بعدين أساسيين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية، والتنمية الاقتصادية. ويعرف "لورانس كرانس Laurence Kranse"، "جوزيف ناي J.Nay"، الأمن الإقتصادي بأنه: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية". كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياساتها الإقتصادية دون إملءات خارجية وهو ما عبر عنه "هولسن فيري Holsen" و"ويلبروك Waelbrock" بمصطلح السيادة الإقتصادية التي تعني "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الإقتصادي"^(٤٢) أما "روبرت ماكنمار Robert Mac Namara"، فيرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسان للعصيان والتمرد بخاصة في الدول النامية حيث عرف الأمن بأنه: "يعني التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من

^(٤٢) نقلاً عن: عبد المنعم المشاط، "نظرية الأمن القومي العربي المعاصر"، (القاهرة، دار الموقف العربي،



أنه قد يشمل ذلك والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه. ولكن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن^(٤٣). كما عرف " فرانك تريجر، وفيليب كرونبرج " Frank Trager and Philip Kronenberg "الأمن القومي بأنه "هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي بدوره يستهدف خلق الظروف لحماية القيم الحيوية"^(٤٤). كما عرف "هنري كيسنجر" "الأمن القومي" بأنه "أية تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه في العيش"^(٤٥). ويلاحظ أحد الباحثين أن الإلتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الإقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية ونتيجة لأهمية دور المتغير الإقتصادي في تحديد إتجاه وسرعة الحركة إندفعت الدول إلى إستثمار الطبيعة لضمان مكان أفضل على سلم القوة^(٤٦).

ويعرف الدكتور أمين هويدي الأمن القومي على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها فالأمن هو "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" وفي ظل هذا المفهوم "فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري"^(٤٧). ويعرف الدكتور علي الدين هلال الأمن القومي إنطلاقاً من القدرات

(43) Robert Mac Namora , "The Essence Of Security" , (NewYork : Haspen And Row ,1968), p 60

(44) Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), "National Security and American Society", (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

(45) Henry Kissinger, "Nuclear Weapons and Foreign Policy", (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

(٤٦) وليد عبد الحي، "تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤ م)، ص ١١٧-١١٩.

(٤٧) أمين هويدي، "أحاديث في الأمن العربي"، (بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٦١.



الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو: "تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية"^(٤٨). أما الدكتور مصطفى علوى يعرف الأمن القومي بأنه: "مفهوم كلوى يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسى الوطنى من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة إطمئنان من الخوف"^(٤٩).

وعند دراسة وتحليل الأمن القومي يجب في البداية أن نميز بين مجموعة من المفاهيم هي: الأمن القومي كمفهوم والسياسات الدفاعية للدولة، سياسات الأمن القومي. فالأمن القومي يعنى قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه وإنما يتصل ذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها. وهذا يؤدي إلى أن الأمن القومي مفهوم واضح ولكنه متكامل ويتشكل الأمن القومي من ركائز ثلاثة^(٥٠):

– **الركيزة الأولى:** "مفهوم التوازن Tranquility" وهو أمر داخلي يتعلق بالإجماع القومي أي: "التعاون الإقليمي Cooperation" و"التوافق Consensus" ومؤدى ذلك قيام النظام السياسى على فكرة مفادها الإحتواء والدمج و"التضمين Inclusion"، وليس "الإقصاء Exclusion" أو الإستبعاد .

^(٤٨) على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مرجع سابق ، ص ١٢.

^(٤٩) مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي"، (القاهرة، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد ٤، ٢٠٠٥)، ص ١٥. ولمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن القومي وعناصره أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد، "المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجاً"، (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٢٦-٣٧.

^(٥٠) عبد المنعم المشاط، "سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢) ، ص ٣٤-٣٥.



- **الركيزة الثانية:** مفهوم الرفاهية "Well Being" وهو قدرة الدولة ليس فقط على زيادة جودة الحياة والحفاظ عليها ورفع المستوى المعيشي وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الإقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والإحباط ثم اللجوء إلى العنف.
- **الركيزة الثالثة:** القدرات العسكرية للدولة والتي تنفذ السياسات الدفاعية وقد فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الركيزتين الأولى والثانية وحولهما إلى سبعة أبعاد – تبدأ بالأمن الإقتصادي وتنتهي بالأمن السياسي^(*).

ويمكن القول بأن ظاهرة الأمن القومي ارتبطت كموضوع للمعرفة الإنسانية بمجموعة من الخصائص التي تميز النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر، كما ارتبطت درجة الإهتمام الفكري بالظاهرة، بظاهرة العنف سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي.

٣- الأمن الإقليمي ودلالات المفهوم:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية "القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم" والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحياناً – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافياً للإقليم؟،

^(*) ولقد تمثلت هذه الأبعاد في: الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الشخصي والأمن الغذائي والأمن الصحي وأمن الجماعات وكذلك الأمن السياسي وهي تدور في جوهرها حول حقوق الفرد في مواجهة دور الدولة ثم تطور الأمر إلى الحديث عن الأمن الإنساني، أي التحول من الأمن المتعلق بالدولة والوطن إلى مفهوم ليس أشمل ولكنه أعمق وهو أمن الإنسان. أنظر: المرجع السابق، ص ٣٥. وحول العوامل المهددة للأمن القومي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد، "المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجاً"، مرجع سابق، ص ٣٨-٤١.



ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها؟. وفي محاولة لفهم التعاون الأمني والإقليمي، هناك بعض النماذج، منها^(٥١):

أ- الأنظمة الأمنية: ويعرفها "روبرت جيرفيس Rebert Jervis" بأنها "تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفاذي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وإفتراساتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء". وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضاً من القواعد السلوكية مثل: عدم استخدام القوة وإحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحاً بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيضاً إعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات المسلحة في أوروبا لعام ١٩٩٠م. ويتوقف مدى نجاح هذه الأنظمة على مدى إحترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز وجزاءات^(٥٢).

ب- الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني: يعرف "كارل دويتش Karl Deutsch" الجماعة الأمنية بأنها "مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة، ضمن أرض ما وإنبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والإتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الإعتماد عليها بشأن" التغيير السلمي بين سكانها والمقصود من الشعور بالجماعة إعتقاد أن المشاكل الإجتماعية المشتركة يجب حلها ويمكن حلها، عبر

^(٥١) لخميسي شيببي، "في مفهوم الأمن: مقوماته ومستوياته ونظريات التحليل"، (تونس، نشر بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢١)، تاريخ زيارة الموقع ٢٥/١١/٢٠٢٢، موقع: في-مفهوم-الأمن-مقوماته، مستوياته-ونظر <http://politics-dz.com>

^(٥٢) جون بيليس و آخرون، "عولمة السياسة العالمية"، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٤٢٥.



عمليات التغيير السلمي". كما يعرف المجتمع الأمني بأنه: "مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم وأنهم سيعتمدون على تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى". وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات من القرن الماضي ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمعاً آمناً واحداً، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية. ويضيف "باري بوزان Barry Buzan" مصطلح المجتمع الأمني الذي يعرفه بأنه "مجموعة من الدول التي ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث أن أوضاعها الأمنية الأساسية ترتبط مع بعضها البعض بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"^(٥٣).

ج- **الأحلاف:** تعددت التعريفات لمفهوم الحلف حيث نجد بعض التعريفات تركز على البعد التعاقدية، فالحلف من هذا المنظور هو "معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة"، كما يعرفه قاموس العلوم السياسية بأنه "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب". وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تجعل الأمن عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة. وهناك من يسقط البعد التعاقدية للدلالة على تفاعلات وعلاقات معينة في إطار تحالف ضمني أو ما أسماه "جون سوليفان John Sullivan" بالانحياز غير الرسمي، الذي عرفه بأنه: "سلوكيات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر"^(٥٤).

^(٥٣) أليسون ج. ك. بيلز و أندرو كوتي، "التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي ٢٠٠٦)، ص ٣٢٧.

^(٥٤) مصطفى ناصف، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، (الكويت، ب.د.ن، ١٩٧٨)، ص ١١.



د- الكتلة الدولية: هي إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى وتختلف عن الحلف من حيث^(٥٥):

- درجة الاختيار.

- الإختصاصات والصلاحيات.

- درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

هـ- الإئتلاف: هو إتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه، أو لا تمثل عنصراً أساساً لوجوده. ويختلف الإئتلاف عن الحلف في النقاط الآتية: غياب الطابع التعاقدية، ومحدودية مجالات التعاون وأن نشأة الإئتلاف وإنتهائه مرتبط بعامل الحرب وأخيراً مرونة الإنضمام أو الإنسحاب من الإئتلاف^(٥٦).

و- التعاون الإستراتيجي: هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أو الحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والإقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري الذي يتمثل في الصيغ الآتية: التسهيلات العسكرية وتبادل المعلومات الإستراتيجية والإستخباراتية، إقامة تدريبات ومناورات مشتركة.... الخ^(٥٧).

٤- الأمن الدولي ودلالات المفهوم:

^(٥٥) ممدوح منصور، "سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأتحاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية"، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٥٦-٢٥٧.

^(٥٦) عماد جاد، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٨ م)، ص ١٨.

^(٥٧) المرجع السابق، ص ١٩.



يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، **منها**: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي^(٥٨).

رابعاً: المنظور الجديد لمفهوم الأمن:

تتسم التحولات والتغيرات الأمنية الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها، وضبط مضامينها أمر صعب للغاية تواجهه عدة عقبات تتراوح بين العقبة المعرفية والعقبة السياسية. وهو ما مثل تحدياً نظرياً في مستوياته الأولى أمام دارسي العلاقات الدولية وقد تمثلت حالة الصعوبة هذه في **صورتين**: الأولى نظرية حيث اهتزت الأطر التحليلية التي كانت سائدة على مدار سنوات الحرب الباردة وبات حجم تدفق الأحداث أكبر من قدرتها على التفسير، ففقدت بعضاً من وظائفها التنظيرية. أما الثانية على مستوى الممارسة إذ انعكست حالة الغموض والتعقيد الشديدين التي إتصفت بهما فترة ما بعد الحرب الباردة على الفواعل والنظم والأنساق الدولية من جهة وعلى مستوى التفكير الإستراتيجي من جهة أخرى، فشهدت حالة من الفراغ على المستوى التنظيري بمستوى جميع ميادين العلاقات الدولية التي عرفت كحقل معرفي إضطراباً كبيراً بفعل غياب مجموعة من الأسس الضابطة لمستويات الحركة في الشؤون الدولية^(٥٩).

ومع حجم التحديات الجديدة التي صار يفرضها النسق المتنامي للعولمة إنصرف التفكير في العلاقات الدولية إلى البحث عن آليات تنظيرية جديدة تملك متغيرات تفسيرية قادرة على إستيعاب

^(٥٨) محمد نبيل فؤاد، "حلف شمال الأطلسي (الناتو) : النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، (القاهرة : دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٧ م) ، ص ١٤-١٥.

^(٥٩) خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر"، (الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨)، ص ٥-٦.



تعقد التحولات الدولية من جهة وفهم سمات السياسة العالمية الآخذة في التحول للعولمة من جهة أخرى. ومن ثم بدأ النقاش في الأوساط الأكاديمية لواقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة متمحوراً حول فكرة المرونة المفاهيمية أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة في المشهد الدولي وأيضاً تصميم مقاربات نظرية لها المقدره على إستكشاف التحول في المفاهيم القائمة كالقوة والأمن والحرب والتهديد... الخ(٦٠).

وعلى ضوء ما ذكر إتخذت مسألة تناول المنظورات المفسرة للسياسة العالمية في عصر العولمة إتجاهات منهجية متنوعة، لعل أهمها دراسة مفهوم "الأمن الدولي INTERNATIONAL SECURITY" الذي يعتبر مفهوماً محورياً في الدراسات الأمنية حيث شكّل مفهوم الأمن موضوعاً مركزياً في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية والمعاصرة(٦١).

وتركز الدراسات التي عُنيت بالدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية على مدرستين رئيسيتين، هما: المدرسة التقليدية ويندرج تحتها إتجاهات تنظيرية مثل الواقعية بنسخها "التقليدية والبنبوية والكلاسيكية الجديدة" والمدرسة الثانية وتسمى بالمدرسة "غير التقليدية، التي ذهب

(٦٠) خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر"، مرجع سابق، ص ٧.

(٦١) تعد دراسة مفهوم الأمن أحد أهم الموضوعات التي عكف دارسو العلوم السياسية على دراستها وتطويرها وهو ما ظهر في المحاور التنظيرية الأولى. فمنذ المحاور التنظيرية الأولى "الواقعية في مواجهة المثالية" في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بدا أن عملية الوصول إلى إطار نظري يفسر قضية الأمن كميّان للسياسة الدولية مسألة صعبة للغاية لأنها تتقاطع في أحيان كثيرة مع مظاهر أزمة التنظير في حقل العلاقات الدولية بشكل عام. فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على ذلك خاصة وأن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي عرفت تشكل عصبية الأمم بعثت الأمل في إمكانية إنشاء نظام دولي سلمي. أما الواقعية فقد قدمت تصوراً كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار مرحلة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة مطابقة وملزمة للعلاقات بين وحدات أساسية هي الدول. ولذا اتجه التركيز الواقعي إلى البحث في ميكانزمات استعمال الدولة للقوة لمواجهة الأخطار وتحقيق الأمن، كما برزت الليبرالية باتجاهها البنبوي والمؤسستي. فالبنبويون من أصحاب نظرية السلام الديمقراطي على سبيل المثال رأوا أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي استناداً إلى المنطق الكانطي "نسبة إلى كانط؛ حيث تم التأكيد على العوامل الثلاثة للأمن، وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية. **أنظر:** جون بليس، ستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، (الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٤٢٠-٤٢١.



أنصارها يبحثون وراء الجديد في مجال الأمن والذي لم يتطرق له من سبقهم من التقليديين وعزموا على صياغة مفهوم الأمن من منظور جديد وبصبغه غير الصبغة المعهودة من قبل التقليديين. وقاموا بطرح أفكار ومسميات جيدة مثل: الأمن بناء إجتماعي "Social Construct" وذهبوا إلى مفاهيم جديدة تعني بالأمن الإنساني أو "الأمن البشري Human Security" بدلاً من "الدولانية Statism" أو محورية دور الدولة في التحليل الذي يؤمن به التقليديون وفي هذا الإطار يمكن تقسيم النظريات والمدارس المعنية بتفسير ظاهرة الأمانة في مجال الدراسات الأمنية والدولية إلى ثلاثة مدارس "مدرسة كوبنهاجن ومدرسة باريس و مدرسة أبيرستويث"^(٦٢). وسوف يتم التركيز على دراسة وتحليل مدرسة كوبنهاجن كأحد أهم مدارس الدراسات الأمنية وذلك على النحو الآتي:

١- مدرسة كوبنهاجن وبناء الأمن:

مع تنامي ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية، خضعت المفاهيم التقليدية مثل الأمن والسيادة، أو الحرب والسلام لعملية تفسيرية، سعت إلى إعادة تقييم مكانتهم بشكل نقدي في إنضباط

^(٦٢) تعود جذور مدرسة باريس للدراسات الأمنية إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث أثار منظورها نقاشاً موسعاً حول موضوعات بحثية مختلفة مثل الهجرة والهوية والحدود وأثر التكنولوجيا وقدمت مدرسة باريس رؤية مختلفة للأمن تتناول الأمن من منظوره الجماعي وتناقش الأمن كنمط للممارسات الشرطية التي تعني بتوفير المعلومات في حدها الأقصى، بالإضافة إلى الربط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي على اعتبار أن هذا الدمج يعيد الاعتبار للفواعل والأجهزة الأمنية التي لم تكن تحظى باهتمام في الماضي، كما ربطت بين مفهوم الأمن والمعرفة على اعتبار أن ما تملكه الأجهزة الأمنية من تقنيات ونظم مراقبة تمثل عنصراً هاماً لتحديد ما يمكن اعتباره تهديداً أو قضية أمنية، أما مدرسة أبيرستويث Aberystwyth School والتي تعرف باسم مدرسة ويلش Welsh School فتتعلق من فكرة أن تحقيق الأمن يتعين أن يكون مجرداً من التعصب القومي والسيادة النظرية وهو ما يؤدي إلى بروز مجتمع إنساني يسع كافة المجتمعات الإنسانية المختلفة بكافة مستوياتها ومن ثم يصبح جوهر الحياة هو التحرر من القيود المادية والبشرية والدمج بين الأمن والحرية فحينما توافرت الحرية عم الأمن وساد. لمزيد من التفصيل حول المدرستين أنظر: عادل عنتر على، "نظريات الأمانة في مجال العلاقات الدولية: مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمانة"، (بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢)، ص ٥٧٥. وأيضاً: سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢)، محمد حمش، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، (الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد ٦، يوليو ٢٠١٨).



العلاقات الدولية وأدى تحليل إطار الأمن في ظل الرعاية المنهجية الجديدة لإطار "المفاهيم المتنازع عليها" إلى تكاثر المراجع الأمنية من الدولة كفاعل كلاسيكي إلى الفرد والقطاعات. وفي المقابل، كما يشير "ستيفانو جوزيني Stefano Guzzini"، و"ديتريش جونج Dietrich Jung"، أنه مع هذا "التوسع المفاهيمي"، بدأت الحواجز بين الدراسات الإستراتيجية وأبحاث السلام في الانهيار: "إلى حد ما وتم دمج المجالين ليصبحا دراسات أمنية والتي تغطي نطاقاً من الأساليب الأكثر تقليدية إلى ما يسمى بـ "الدراسات الأمنية الحاسمة" (٦٣).

وفي خضم هذا التنافر النظري خلال النصف الأول من التسعينيات، قدمت مدرسة كوبنهاجن مساهمتها في النقاش الأمني من خلال توفير إطار بحثي يشتمل بشكل أفضل على مفاهيم الأمن والتهديدات الأمنية. وفي جوهرها، تعتبر مدرسة كوبنهاجن أن الأمن يتم بناؤه كنتيجة للوكالة الإنسانية وليس وكالة الدولة (٦٤).

وتبنى مدرسة كوبنهاجن إطارها النظري في سياق مجموعة من الإفتراضات المرتبطة برؤية الواقعية الجديدة و تظل المدرسة رافداً للنقاش التقليدي حول الأمن ويرى "مايكل سي ويليامز Michael Williams"، أن مدرسة كوبنهاجن تعيد التفكير في الأمن من خلال إعادة تأكيد الأفكار الواقعية فيما يتعلق بالصراع والحرب والبقاء. علاوة على ذلك، تشترك مدرسة كوبنهاجن في سلسلة من الآراء المشتركة مع البنائية والإجتماعية حيث يؤكد كلاهما على "قائدة نموذج اللغة كعمل أو كمصدر للعمل في مجال الأمن" (٦٥).

٢- الركائز التي تقوم عليها مدرسة كوبنهاجن:

تمثلت الإفتراضات التي قامت عليها مدرسة كوبنهاجن في نقد وتمحيص إفتراضات المدراس الأمنية التقليدية لاسيما البنائية والإجتماعية والواقعية الجديدة "البنوية" وإرتكز نظريات الأمنية على الدور الوظيفي للكلام الذي استعير من النظرية العامة للكلام للمفكر "أوستين Austin" (٦٦)

(63) Stefano Guzzini and Dietrich Jung, "Copenhagen Peace Research", in Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research , ed. Stefano Guzzini and Dietrich Jung, (London and New York: Routledge, 2004), p1.

(64) Luiza-Maria Filimon, "An Overview Of the Copenhagen School's Approach to Security Studies: Constructing (In)Security through Performstive poeer", (i Nordice / The Romanian Journal for Baltic and Nordic Studies, Vol. 8, Issue 2, 2016): p 49.

(65) Monica Gariup, "European Security Culture. Language, Theory, Policy", (Farnham and Burlington: Ashgate Publishing, 2009), 66.

(٦٦) يرى "أوستين Austin" أن هناك ثلاثة صفوف مترابطة تتعلق بالدور الوظيفي للكلام وهي:



ويمكن القول بأن الأفعال الحقيقية التي جاء بها "أوستين Austin" كانت الركائز الأساسية التي ارتكزت عليها نظرية الأمنية عند "ويفر Wæver" وجعلت أبحاثه تتربع عرش مدرسة كوبنهاجن حيث تفرد "ويفر" حين ذاك بأنه ألبس الأمن بزى "الأفعال المعزاة إلى الكلام"، الأمر الذي ساقه إلى صياغة تعريفاً للأمن قوامه: "أن كافة المعروضات التي تتطوي على مفردات أمنية تقع ضمن الموضوعات الأمنية وإن الأمن في حد ذاته ليس سوى "فعل معزى إلى كلم"، وهذه الركيزة التي يقوم عليها مفهوم الأمن عند "ويفر" لم تمكنه من الاحتفاظ بإطار الموضوعية وإنما ألفت به في طريق الأحكام الذاتية التي أضفت على الأمن صفة الأمنية^(٦٧).

والمتمعن في دراسة وتحليل مدرسة كوبنهاجن يلاحظ أن مشاركات الباحثون في النقاش حول الدراسات الأمنية بمراحلها الأولى تراوحت بين النطاق الضيق والواسع للأمن وطبقوا فهماً موسعاً لمفهوم الأمن. على عكس النهج التقليدي الذي يقوم على الإعتبارات المادية الذي يرتبط بتفضيل نماذج تفسيرية حيث أضافت مدرسة كوبنهاجن قضايا أمنية "غير عسكرية"، إلى جانب المزيد من القضايا الأمنية التقليدية، وهو ما ظهر في تقسيم تلك القضايا على خمسة قطاعات تمثلت في: القطاعات العسكرية، السياسية، الإقتصادية، المجتمعية، البيئية، وتم ذلك بناءً على أنواع محددة من التفاعلات **مثل**: "علاقات السلطة والوضع الحاكم والإعتراف به" "علاقات التجارة

- **الأفعال اللفظية**: وتمثل الحديث الخبري الذي يخضع للتمحيص وتعبير عن ألفاظ عادية تحمل معناً سردياً خبرياً.

- **أفعال الأثر**: وتمثل الأفعال الناتجة عن مدى قدرة المُخاطب على التأثير في وجدان ومدركات المُخاطبين.

- **الأفعال الحقيقية**: وهي تعكس مجموعة الأفعال التي تم انجازها بالفعل من خلال التأثير بقوة تأثير الخطيب وقدرته على التوجيه.

(٦) **أنظر**: عادل عنتر على، "نظريات الأمانة في مجال العلاقات الدولية: مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمانة"، مرجع سابق، ص ٥٧٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٧٨.



والإنتاج والتمويل "علاقات الهوية الجماعية". "العلاقات بين النشاط البشري والغلاف الحيوي" (٦٨).

وتجدر الإشارة في هذه الفترة إلى حقيقة أن كلا الجانبين أعتبرا أن السياق الأمني موجود مسبقاً وهذا الأمر أُعيد فيه التفكير من قبل نفس الباحثين في مدرسة كوبنهاجن حيث قدموا ثلاثة مستويات من التحليل "الفرد والدولة والنظام الدولي" ويبقى التركيز حصرياً على الدولة والأمن القومي، وفي هذا الإطار يعتمد الأمن في طابعه القومي على البيئة الدولية للأمن. في غضون ذلك، يجادل نقاد التقليد الواقعي الجديد للأمن، بأن موضوع الأمن يجب أن يتوسع إلى ما بعد الإحتواء بدلاً من ذلك ويجب أن يشمل الأمن مجموعات إجتماعية أو أفراداً (٦٩).

ويمكن القول بأن في مجال العلاقات الدولية إستمرت هذه المدرسة في البحث عن تطوير مفهوم الأمن البنيوي إذ وسعت من نطاقه وعددت من أبعاده وبات مفهوم الأمن يشتمل على فاعلين كثيرين وموضوعات عدة، ومجالات مختلفة، ومن ثم فإن محور أهتمام مدرسة "كوبنهاجن" ينصب حول ثلاثة أمور وهي: القطاعات أو المجالات الأمنية والمناطق الإقليمية المتشابكة أمنياً وأخيراً الموضوعات المؤمنة (٧٠).

ويري أنصار المجالات الأمنية، أن مضمون مفهوم الأمن وجوهره ومفهوم أساسه يختلف من مجال لآخر، فعلى سبيل المثال: المفهوم الأساسي للتهديد في القطاع العسكري هو التهديد

(4) Buzan, Wæver and de Wilde, "Security: A New Framework", (quoted in Booth, Theory of World Security), p161-162.

(69) Rens van Munster, "Logics of Security. The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror", (Political Science Publications, University of Southern Denmark, 1-10-2005), (accessed on October 12, 2022), http://static.sdu.dk/mediafiles/Files/Om_SDUI/nstitutter/Statskundskab/Skriftserie/05RVM10.pdf.

(٧٠) أنظر: عادل عنتر على، "نظريات الأمنة في مجال العلاقات الدولية: مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمنة"، مرجع سابق، ص ٥٧٧.



العسكري، كما يتمثل في القطاع السياسي في التهديد لسيادة الدولة وأما المجال الإقتصادي فيتمثل في: الإنهيار الإقتصادي وعلى مستوى المجال الإجتماعي يتمثل في مفهوم الأمة أو الدين أو العقيدة، كما تعني المناطق الإقليمية المتشابكة أمنياً، "مجموعة الدول التي تقع في نطاق جغرافي معين وتترابط مصالحها الأمنية ترابطاً من شأنه أن يجعل من هذه الدول كما لو أنها جسد جغرافي واحد في حال إذا ما داهم أحد أجزائه "دولة واحدة من دول النطاق"، خطر ما فإنه سيستشري في الكل الأمر الذي يتطلب من الكل التكاتف لمواجهة الخطر مجتمعين لا منفردين"^(٧١).

خاتمة الدراسة:

في ضوء ما سبق من إستعراض لتطور مفهوم الأمن، يلاحظ أن التحولات التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة في هيكلية النظام الدولي كان لها بالغ الأثر في تغير وتنوع الفواعل الدولية المؤثرة في التحولات في مفهوم الأمن وتطوراً في طبيعة التهديدات الأمنية ومما لا شك فيه أن تشابك المشهد الدولي وتعقيده قد ساهمت في بلورة تحديات جديدة أدت إلى تشكيل مداخل إضافية سرعت في إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة ويستطيع التكيف مع الرهانات والتحديات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية في صيغة تهديدات معقدة من جهة أخرى. ومحصلة ذلك فقد أتسع مفهوم الأمن بناءً على المتغيرات في البيئة الدولية والتي تمثلت تعددية الفواعل والعمليات ونطاقات التأثير.

(٧١) المرجع السابق، ص ٥٧٨-٥٧٩.



المراجع العربية

- أ - أحمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية" (الإمارات، المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية ، ٢٠١٢).
- ب- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١).
- ج- أليسون ج. ك. بيلز و أندرو كوتي، "التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي"، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي ٢٠٠٦).
- د- أمين هويدي، "أحاديث في الأمن العربي"، (بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٠).
- هـ- تيم دان، وآخرون، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، ترجمة: ديما الخضراء، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).
- و- جون بيليس، وآخرون، "عولمة السياسة العالمية"، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).
- ز- حيدر زاير العامري، "التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية"، (العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٦٦، ج ١، ٢٠٢٢).
- ح -خالد إبراهيم محمد بلاسي، "التنمية الشاملة للمناطق الحدودية كآلية لدعم الأمن القومي للدولة: نموذج حلايب وشلاتين الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٦)"، (بورسعيد، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠٢٠).
- ط- خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر"، (الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨).
- ي- سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعاده تعريف الأمن"، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠١٤).
- تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢).
- ك- عادل عنتر على، "نظريات الأمنة في مجال العلاقات الدولية: مدرسة كوينهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمنة"، (بني سويف، كلية السياسة والإقتصاد، مجلة السياسة والإقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢).
- ل- عامر مصباح، "العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية"، (القاهرة، دار الكتاب الحديث،



٢٠١٧).

م- عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ٣، ٢٠١٩).

ن- عبد الله الأشعل، "تطور مركز الفرد في القانون الدولي خلال العقود الأربعة الأخيرة"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥).

س- عبد المنعم المشاط، "سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢).

"نظرية الأمن القومي العربي المعاصر"، (القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٩).

ع- عزت عبد الواحد، "تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد ٤٠ عاماً على حرب أكتوبر"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨، العدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣).

ف- علاء عبد الحفيظ محمد، "المواءمة بين أعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجاً"، (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤).

ص- على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، (تونس، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤).

ق- عماد جاد، "حلف الأطنطبي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٨م).

ر- فايزة الباشا، "الأمن والإجتماعي والعولمة"، (البيبا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦).

ش- لخميسي شيبلي، "في مفهوم الأمن: مقوماته ومستوياته ونظريات التحليل"، (تونس، نشر بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢١)، تاريخ زيارة الموقع ٢٥/١١/٢٠٢٢، موقع: في-مفهوم-الأمن-مقوماته، مستوياته-ونظر <http://politics-dz.com>

ت- محمد حمش، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، (الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد ٦، يوليو ٢٠١٨).

ث- محمد نبيل فؤاد، "حلف شمال الأطلسي (الناتو) : النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، (القاهرة : دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٧م).

خ- مصطفى ناصف، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، (الكويت، ب.د.ن، ١٩٧٨).



- ذ- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي"، (القاهرة، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد ٤، ٢٠٠٥).
- ض- ممنوح منصور، "سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأتحاف في توازن القوى واستقرار الأساق الدولية"، (القاهرة، مكتبة مديولي، ١٩٩٧).
- ظ- وليد عبد الحي، "تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤ م).

المراجع الأجنبية:

- Amos .A. Jordan and William. J. Taylor. Jr , "**American National Security**", (The Hopkins University Press ,1984).
- Arnold Wolfers, "**National Security as an Ambiguous Symbol**", (Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 4. December 1952).
- Barry Buzan. "**Is international security possible?**" (Paper presented at: new thinking- about strategy and international security, conference edited by Ken Booth. London: Harper Collis Acadimic, 1991).
- Buzan, Wæver and de Wilde, "**Security: A New Framework**", (quoted in Booth, Theory ofWorld Security).
- Caroline Thomas: "**Introduction**", in: Caroline Thomas and Peter Wilkin (eds.): "**Globalization, Human Security, and the African Experience**", (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1999).
- David Baldwin: "The Concept of Security", (**Review of International Studies**, Vol. 23, No. 1 (January 1997).
- Edward Azar and .C.I. Moon, "**National Security in the Third World**", (Mary Land: Center for International Development and Conflict Management, University Of Mary. Land, 1988).
- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), "**National Security and American Society**", (Kansas: Kansas University Press, 1973).
- Graham Allison and Gregory Treverton:" **National Security: Portfolio**



- Review**", in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "**Rethinking America's Security**", (New York: W.W. Norton and Company, 1992).
- Hans. J. Morgantau , "**Politiks Among Nations :The Setrugle For Power And Peace**", Alfred .A, (Konop .inc, Sixth Ed , 1985).
- Henry Kissinger, "**Nuclear Weapons and Foreign Policy**", (London: Wild Field and Nicholson, 1969).
- Kanti Bajpai, "**Human Security: Concept and Measurement**", (Kroc Institute Occasional Paper, No. 19, Notre Dame; Ind.: University of Notre Dame, August 2000).
- Luiza-Maria Filimon, "An Overview Of the Copenhagen School's Approach to Security Studies: Constructing (In)Securitythrough Performstivepoer", (i Nordice / **The Romanian Journal for Baltic and Nordic Studies**, Vol. 8, Issue 2, 2016).
- M.Berowitz and P.G. Bock, "American National Security", (NewYork: Free Press, 1965).
- Monica Gariup, "**European Security Culture. Language, Theory, Policy**", (Farnham andBurlington: Ashgate Publishing, 2009).
- Nazli Choucri and Robert North, "**Population and (In) security: National perspectives and Global Imperatives**", in: David B. Dewitt, David Haglund and John Kirton (eds.): "**Emerging Trends in International Security**". (New York: Oxford University Press, 1993).
- Oxford Dictionary online**, (accessed Septembre 10, 2022), web sit, http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0748730#m_en_gb0748730.
- Ralph Pettman: "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", (**Cambridge Review of International Affairs**, Vol. 18, No. 1 April 2005).
- Rens van Munster, "**Logics of Security. The Copenhagen School, Risk Management and theWar on Terror**", (Political Science Publications,



- University of Southern Denmark, 1-10-2005), (accessed on October 12, 2022), http://static.sdu.dk/mediafiles/Files/Om_SDUI/nstitutter/Statskundskab/Skriftserie/05RVM10.pdf.
- Robert .o.Keohane And Joseph .S. Nay, "**Power and nterdependance**", (Boston: Little and Company, 1977).
- Robert Bedeski: "**Human Security, Knowledge, and the Evolution of the Northeast Asian State**", (Centre for Global Studies, University of Victoria, February 8, 2000). (accessed Septembre 10, 2022), Available at: <http://www.globalcentres.org/docs/bedeski.html>
- Robert Mac Namora , "**The Essence Of Security**" , (NewYork : Haspen And Row ,1968).
- Ronald Paris: "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" (**International Security**, Vol. 26, No. 2 fall 2001).
- Stefano Guzzini and Dietrich Jung, "**Copenhagen Peace Research**", in Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research , ed. Stefano Guzzini and Dietrich Jung, (London andNew York: Routledge, 2004).
- Stephen Van Evera: "**Causes of War: Power and the Roots of Conflict**" (Cornell: Cornell University Press, 1999).
- Thomas C. Scheeling, "**The Global Dimension**", in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "**Rethinking America's Security**", (New York: W.W. Norton and Company, 1992).
- United Nations Development Programme: "**Human Development Report, 1994**", (New York: Oxford University Press, 1994).